التقرير

الدور المصرى فى إعادة إعمار العراق

شيماء عبد الصبور
باحثة في الإعلام الدولى

نشطت السياسة الخارجية المصرية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو في العديد من الدوائر ولا سيما في الدائرة العربية باعتبارها دائرة الأمن القومي المصري في المقام الأول، ودائرة انتماء أساسي لمصر لغوياً، حضارياً، وتاريخياً، كما أنها دائرة رئيسية في دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية، حيث تلعب مصر دوراً فاعلاً في العمل على استعادة الاستقرار والأمن والمساهمة في خفض وتقويض الصراعات والأزمات في المنطقة العربية، بما لها من قوة ومكانة، وما يضيفه لها موقعها الجغرافي ودورها التاريخي، وتستند السياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمات فى المنطقة العربية إلى عدة مرتكزات، تتلخص فى صيانة الأمن الإقليمي والحفاظ على الأمن القومى المصرى بالإضافة إلى الالتزام التاريخى لمصر تجاه الدول العربية.

مما يعكس أحد أوجه القوة الناعمة المصرية حاليًا من خلال تقديم نموذج جديد للقوى الناعمة المصرية في تصدير تجربتها الناجحة في التنمية وهو النموذج الذى يُسهم في تغيير صورة ما بعد الصراعات إلى واقع آخر لمستقبل أفضل، يستبدل الدمار بالتنمية، ويعيد توظيف فائض طاقة الشباب من الانخراط في أدوات الفوضى والتغيير إلى أدوات الإعمار، وفى هذا الصدد، تُعد العراق عمود أساسي في سياسة مصر الخارجية في المحيط العربي_ الإسلامي، حيث

تسعى مصر للتأكيد على عروبة العراق، ووحدتها وأنها دولة المواطنة لا دولة القوميات والطوائف والمذاهب، كما تحرص الحكومة المصرية على دعم أواصر التعاون مع العراق، خاصةً أن دعم أمن واستقرار الدولة العراقية جزء لا يتجزأ من تدعيم الأمن القومي العربي، وتمثل العراق إحدى دوائر الأمن القومي المصري.

لذا، تسعى القيادة المصرية لإعادة اعمار العراق، وتطرح الرؤى للعراق ما بعد داعش، وإلى جانب دعوات البناء والتنمية، ركزت رسائل الرئيس «السيسي» للشعب العراقي، على ضرورة الحفاظ على وطنهم والتصدي للعنف والإرهاب ودعوات التعطيل، مستندًا فى ذلك إلى عظمة تاريخ شعب العراق الذى يستحق مستقبل أفضل فى بلد يحظى بعمقه العربى والتاريخى والإنسانى.

إن مشاركة مصر في إعادة إعمار العراق لم تأتِ من طرف واحد؛ وإنما في إطار رغبة عراقية بالقدر ذاته، كانعكاس للإرادة السياسية المشتركة لدى الجانبين المصري والعراقي، تم ترجمتها في الحضور المصري رفيع المستوى على الساحة العراقية في المرحلة الماضية، كما تجسدت في الاتفاقيات والبرتوكولات التي تم إقرارها على المستوى الثنائي أو في إطار الآلية الثلاثية، بالإضافة إلى أن لدى مصر ما تقدمه لأشقائها من منظور نجاح التجربة المصرية الفريدة على مدار السنوات الثمان السابقة.

وانطلاقًا من ذلك، سعت مصر والعراق إلى جانب الأردن لتشكيل نواة أول تحالف عربى، لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنموي فيما بين الدول الثلاث، لمجابهة ما يشهده الشرق الأوسط من انقسامات وتجاذبات بين الأطراف المختلفة، إذ خرج المشروع للنور بعد سنوات من الانتظار باتفاقات وتفاهمات بين الدول الثلاث.

تطور العلاقات المصرية العراقية في عهد الرئيس السيسي

شهدت العلاقات المصرية العراقية تطوراً ملحوظاً في عهد الرئيس «عبد

الفتاح السيسي»، وخاصة عقب الزيارة التي قام بها الرئيس «عبد الفتاح السيسي» للعراق في ٢٧ يونيو من العام الماضي، للمشاركة في القمة الثلاثية بين مصر والعراق والأردن، مع مصطفى الكاظمي رئيس الوزراء العراقي والملك عبد الله الثاني ملك الأردن، والتي تعد زيارة تاريخية للسيد الرئيس إلى بغداد، كأول زيارة لرئيس مصري للعراق منذ ٣٠ عامًا، تأتي انعكاسًا لقوة العلاقات التاريخية الممتدة بين مصر والعراق حكومةً وشعبًا، ولتؤكد حرص مصر على دعم هذه العلاقات وتطويرها نحو أفاق أرحب في إطار وحدة المصير والتحديات، وتلبيةً للمصالح المشتركة للبلدين الشقيقين.

أغسطس ٢٠٢٢، أقيمت قمة خماسية تجمع بين ٥ دول، بحضور ملك البحرين حمد بن عيسى، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، ورئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد، بدعوة من الرئيس عبد الفتاح السيسي. وبحثت القمة التي استضافتها مصر بمدينة العلمين على الساحل الشمالي لمصر بحضور قادة الدول وهم مصر، والإمارات، والبحرين، والأردن، والعراق، تعزيز التعاون المشترك بين الدول الخمس، وبحث تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية.

فى أبريل ٢٠١٨: شاركت مصر فى المؤتمر الدولى الذى نظمته اليابان لدعم العراق تحت عنوان «تعزيز خلق فرص عمل وتطوير التدريب المهنى للحد من استخدام الأسلحة فى المجتمع العراقى»، وذلك بحضور رئيسى وزراء العراق واليابان، وزيرى خارجية البلدين، ومشاركة وفود من ٣١ دولة، وعدد من المنظمات الدولية المعنية، بهدف دعم وبناء السلام فى العراق، وقد ترأس وفد مصر المشارك فى المؤتمر السفير أيمن كامل سفير مصر لدى اليابان.

في يناير ٢٠١٥، قام رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بزيارة رسمية لمصر، التقى خلالها بالرئيس «السيسي» وناقشا خلالها العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين البلدين.

في ٩ يونيو ٢٠١٤: استقبل الرئيس «السيسي» د. خضير الخزاعي نائب رئيس جمهورية العراق بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة. حيث أكدّ الرئيس السيسي على أنَّ مصر داعمةً لوحدة العراق وأمنه وعروبته. في الوقت نفسه، قال الخزاعي أن العراق يتطلع إلى تفعيل التعاون مع مصر في مجالات ثلاثة رئيسية: مكافحة الإرهاب، التعاون الاقتصادي، والتشاور السياسي

وفي سبتمبر ٢٠١٤، التقى الرئيس العراقي فؤاد معصوم بوزير الخارجية سامح شكري على هامش مشاركتهما في أعمال المؤتمر الدولي الذى تستضيفه العاصمة الفرنسية باريس حول العراق.

أبرز الجهود المصرية المبذولة في إعادة إعمار العراق

أبدت الحكومة المصرية استعدادها الجاد للتعاون مع نظيرتها العراقية في ملف إعادة الإعمار لمواجهة الأضرار التي نجمت عن محاربة التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم «داعش» الإرهابي، من خلال تقديم الدعم للعراق من أجل المساهمة في مشروعات إعادة الإعمار و تنمية وتطوير قطاعي الصناعة والتجارة، من خلال ٤ قطاعات رئيسية «البنية التحتية الأساسية، وقطاعات إنتاجية، واجتماعية، وقطاعات شاملة»، مما يُمثل فرصا للشركات المصرية الجادة في التعاون بمشروعات ضخمة، ونقل خبراتها للأشقاء في «بغداد».

أن أحد أكثر الملفات التي توليها الحكومة العراقية أهمية في «إعادة الإعمار»، هي كل من الإسكان، الطاقة، الصناعة والتجارة، النقل، الحماية الاجتماعية، الصحة، التعليم، والسياحة والتراث الثقافي، الزراعة والموارد المائية، التمويل والأسواق، توفير الاحتياجات اللازمة من الكهرباء، والطاقة بشق النفط والغاز، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المياه والصرف الصحي، والخدمات المتعلقة بالنظافة، كما تضم موضوعات «إعادة الإعمار» كلاً من الحوكمة، والبيئة، والقطاعات الاجتماعية، والتأثير الاقتصادي الكلي، وغيرها من الملفات التي

قطعت مصر شوطاً كبيراً فيها خلال عهد الرئيس «السيسي»، ما يدعم الشركات المصرية لنقل خبراتها للأشقاء في العراق.

وقد شهدت البلدين العديد من اللقاءات والجهود المشتركة في ملف إعادة إعمار العراق:

يونيو ٢٠١٧: قدمت القوات المسلحة شحنة مساعدات من الأدوية والمستلزمات الطبية مهداه إلى الشعب العراقى، وذلك في إطار الدور المصري الفعال تجاه الأشقاء وتقديم الدعم والتضامن معهم في أوقات المحن، بناء على توجيهات الرئيس «السيسي».

٣٠ يناير ٢٠١٨: محلب أول مسؤول عربي وأجنبي يزور الموصل بعد تحريرها من «داعش»، حيث التقي الرئيس العراقي فؤاد معصوم ورئيس البرلمان سليم الجبوري وكبار المسؤولين العراقيين، وسلم «محلب» رسالة من الرئيس «السيسي» تتعلق بدعم مصر للعراق واستعدادها للمشاركة في جهود الإعمار، بحث الجانبان سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين.

٢٥ يونيو ٢٠١٨: استقبل الرئيس «السيسي» إياد علاوي نائب رئيس جمهورية العراق مصر، وبحث الجانبان آخر التطورات على الساحة العراقية وتطورات الوضع السياسي، كما بحثا عدد من مجالات التعاون المشترك وسبل تعزيزها لمصلحة الشعبين الشقيقين ولاسيما الاستفادة من الخبرة المصرية في عملية إعادة إعمار المناطق التي تضررت نتيجة الحرب على داعش وتنفيذ عدد من المشروعات المشتركة في مختلف المجالات.

مارس ٢٠١٩: عقد قمة ثلاثية بين مصر والأردن والعراق في مصر، بحث خلالها الرئيس «السيسي» مع رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي، تعزيز العمل العربي المشترك والجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب، وتنسيق الرؤى قبل انعقاد القمة العربية نهاية مارس الحالي، وآليات إعادة إعمار العراق.

١٤ يونيو ٢٠١٩: انطلق ملتقى «بناة مصر» في دورته الخامسة، تحت رعاية الرئيس «السيسي» لبحث الفرص الاستثمارية المتاحة لشركات المقاولات، في إعادة إعمار دولتي ليبيا والعراق، ومشروعات الربط التي تعتزم إقامتها مصر مع بعض البلدان العربية سواء في مجال الكهرباء أو الطرق، ودعم جهود الدولتين في إعادة إعمار المناطق المدمرة التي كان يسيطر عليها التنظيمات الإرهابية، وذلك في إطار التكامل بين الحكومة المصرية والقطاع الخاص في تعزيز العلاقات الاستراتيجية ودعم التنمية في البلدان العربية الشقيقة.

قمة بغداد

استضاف رئيس مجلس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، والرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في قمة ثلاثية عُقدت في بغداد، في ٢٧ يونيو ٢٠٢١، لبحث سبل التعاون والتنسيق والتكامل الاستراتيجي بين البلدان الثلاثة، بهدف الاستمرار بإرساء عوامل الازدهار ومقومات التنمية، والارتقاء بالجهود المشتركة سعيا لتحقيق التكامل الاستراتيجي فيما بينهم. وتسعى البلدان الثلاثة من خلال هذا المشروع، إلى إنشاء مناطق مهمة للتبادل التجاري وتنفيذ مشاريع عملاقة ضمن اتفاقيات تركز على الطاقة الكهربائية والثروة النفطية للعراق.

ولعبت الدولة المصرية دورا كبيرا في تعزيز التعاون مع العراق والأردن في إطار رغبة مصر لإرساء الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة بمد جسور التعاون والإخاء لمحيطها العربي، وذلك انطلاقا من إيمان مصر بوجوب التعاون والتكاتف بين البلدان الشقيقة، ويحتاج ذلك إلى بذل المزيد من الجهود المشتركة لدحره، وهو الإرهاب والفكر المتطرف، وأشيد هنا بما حققه العراق الشقيق من انتصارات ضد هذا الخطر.

ومن المتوقع أن يحقق مشروع «المشرق الجديد» تكاملاً بين مصر والعراق

والأردن لما تمتلكه من ثقل اقتصادي وبشري وسياسي يسهم في تحقيق نهضة وتنمية شاملة في المنطقة، وستشكل قمة بغداد الأخيرة محطة مهمة في علاقات التكامل الاقتصادي، فالعلاقات الدولية في القانون الدولي مبنية بالأساس على علاقات تكاملية في مجال الاقتصاد والسياسة والأمن.

واتفق قادة دول مصر والعراق والأردن خلال القمة الثلاثية المنعقدة في بغداد مؤخرا على التنسيق المستمر بما يحقق المصالح المشتركة ويعزز العمل العربي ويحفظ أمن المنطقة وكذلك استكمال المشاريع الاستراتيجية بين هذا البلدان، أهما الربط الكهربائي والمدينة الصناعية، فضلا عن التنسيق الأمني في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات.

أحد أهم مخرجات قمة بغداد تتمثل في الاستجابة المصرية السريعة لرغبة العراق في إعادة الاعتبار لسيادة الدولة، وفي مساعي العراق لإنهاء التدخلات الخارجية التي دفع بسببها كلفة ضخمة خلال العقدين الماضيين، بالإضافة إلى تعزيز قدرات العراق الشاملة في مواجهة المخاطر والتهديدات التي يواجهها، لا سيما مخاطر الإرهاب التي يُعد العراق من أكثر الدول التي تعرضت لها، بالإضافة إلى دعم العراق للانطلاق نحو بناء مستقبله.

مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة

احتضنت بغداد القمة التاريخية الثالثة والتي تأتي استكمالاً لما تحقق خلال قمتي القاهرة وعمان، أعرب قادة الدول عن أملهم في أن تكون مرحلة جديدة من الشراكة الاستراتيجية والتعاون الوثيق بين مصر والعراق والأردن سعياً نحو الانطلاق خلال السنوات القادمة الى مرحلة التنمية المستدامة والرخاء لشعوب الدول الثلاث، فضلاً عن المساهمة في دعم العمل العربي المشترك والعمل على صيانة الأمن القومي العربي.

وجاءت مشاركة الرئيس «السيسي» في مؤتمر "بغداد للتعاون والشراكة"

في إطار حرص مصر على دعم عودة العراق لدوره الفاعل والمتوازن على المستوى الإقليمي، ولضمان أمنه واستقراره، حيث يسعى المؤتمر إلى مناقشة السبل الكفيلة لتعزيز مسار الحوار البناء بهدف إقامة شراكة وتعاون وتكامل اقتصادي بين العراق ودول الجوار والدول الصديقة.

دعمت الدولة المصرية العراق بتوجيهات من الرئيس «عبد الفتاح السيسى» فى أغسطس ٢٠٢١، حيث عكست كلمة الرئيس «السيسي» في مؤتمر «بغداد للتعاون والشراكة» رؤية مصر الاستراتيجية تجاه العراق، وأن مصر تقف سندا ودعما لجهود الحكومة العراقية نحو تقوية الدولة الوطنية ومؤسساتها بما يمكنها من الاضطلاع بمهامها في صون أمن واستقرار العراق وحماية مقدرات شعبه ووحدة أراضيه، واستعادة موقعه ومكانته التي تليق بحضارة العراق وتاريخه سواء عن طريق توقيع اتفاقيات تجارية مشتركة، أو تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب العراقى، وعن طريق إعادة إعمار المناطق المدمرة نتيجة الحرب على الإرهاب. وبالتالي فإن مصر تعتبر أن نجاح العراق في تلك المساعي سيشكل قيمة مضافة للأمن القومي العربي والأمن الإقليمي، وهو من ركائز السياسة الخارجية المصرية.

وأكد الرئيس فى هذا الصدد على أن مصر مستمرة «فى مساندة ودعم الحكومة العراقية فى جميع جهودها الرامية لتحقيق استقرار العراق، واستعادة مكانته التاريخية ودوره العربى والإقليمى الفاعل وترسيخ موقعه فى العالم العربى وإيمانًا من جانبنا بحتمية التعاون والتكاتف بين الأشقاء ومنافعه المتعددة، فقد جائت إلى التعاون الثلاثى بين مصر والعراق والأردن لتترجم الإرادة السياسية للدول الثلاث إلى واقع ملموس من حيث تعزيز مفهوم العمل المشترك والتشابك بين مصالح شعوبنا من خلال مسارات عملية ومدروسة للتعاون يشعر بها المواطن العراقى، وأشقائه الأردنيون والمصريون».

وأكدت كلمة الرئيس «السيسى» فى قمة بغداد للتعاون والشراكة على صدق

مساعى الدولة المصرية لإحلال السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط، وتحويل المنطقة الملتهبة إلى موطنٍ للتنمية والرخاء ونبذ التطرف والإرهاب، علاوة على استمرار تعميم النجاح الاقتصادى المصرى فى أسواق جديدة، بما يعود بالنفع على الداخل المصرى والمحيط العربى، خصوصًا العراق الذى عانى ويلات الحروب والإرهاب. «بلاد الرافدين.. إحدى قلاع العروبة ومراكز الحضارة فى العالمين العربى والإسلامى».. كانت هذه العبارات ترجمة واضحة لفلسفة الرئيس «السيسى» تجاه العراق الشقيق، مؤكدًا عزم القاهرة وبغداد على الانطلاق معًا نحو آفاق أرحب من الشراكة والتعاون على نحو يلبى تطلعات شعبى البلدين، واستنادًا إلى علاقات وروابط قوية ممتدة لتحقيق المصالح المتبادلة وصون أمن المنطقة بأكملها.

وتضمّنت كلمة الرئيس «السيسي» خلال القمة عددًا من الرسائل السياسية التي تعكس مدى قوة العلاقات المصرية–العراقية في المرحلة الراهنة، والتطلع لتعزيزها والبناء على التطورات التي شهدتها هذه العلاقة مؤخرًا، والتي أرست قواعد ومبادئ الشراكة الاستراتيجية في ظل الرؤية المصرية للتعاون، سواء على المستوى الثنائي أو التعاون متعدد الأطراف، وتطلع مصر لدعم وإسناد العراق في استعادة مكانته ودوره العربي والإقليمي.

الآلية الثلاثية

في يونيو الماضي، زار الرئيس «السيسي» العاصمة العراقية بغداد للمشاركة في فعاليات القمة الثلاثية بين مصر والعراق والأردن في أول زيارة لرئيس مصري للعراق منذ ٣٠ عامًا. وتعددت خلال الآونة الأخيرة زيارات المسؤولين العراقيين إلى مصر حيث تم الاتفاق على التعاون في كافة المجالات، وأدت الزيارة لتدشين الآلية الثلاثية بين مصر والعراق والأردن.

فقد أشار الرئيس «السيسي» إلى رغبة مصر والعراق، في تعزيز التعاون

والشراكة، وفى هذا الصدد، تم الإعلان عن تعاون ثلاثي يشمل كلًا من العراق ومصر والأردن، كمحاولة جادة للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية بين البلدان الثلاثة إلى مستوى عالٍ من التكامل عبر مشاريع استثمارية وتجارية في مجالات متعددة، منها البترول والطاقة والثروة المعدنية، والنقل البري والجوي، والإعمار والإسكان، والتجارة، والصحة، وتقديم التعاون الذي يحتاجه العراق لاستعادة موقعة الطبيعي، ولإعادة البناء والإعمار بعد سنوات طويلة من المعارك والحروب التي استهلكت قدراته وبنيته الأساسية والتحتية، فقد شملت الآلية توقيع نحو ١٥ اتفاقية في العديد من المجالات، كالطاقة والزراعة وإنشاء مناطق لوجستية على الحدود المشتركة.

تحالف الشام الجديد

عادت مصر سياسيًا واقتصاديًا بقوة إلى الصف العربي في السنوات الأخيرة، وتتمتع القاهرة وبغداد بعلاقات قوية في العديد من مجالات التعاون، زادت وتيرتها في الآونة الأخيرة، ولعل من أبرز صور التعاون المصري العراقي، عقد زعماء "مصر والأردن والعراق" قمة ثلاثية في ٢٥ أغسطس ٢٠٢٠، لتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية من أجل التأسيس لمرحلة قادمة من التكامل الاستراتيجي، أثمرت القمة عن إطلاق مشروع «الشام الجديد»، ويمثل التحالف نواة لتعاون وتكامل عربى مشترك في كافة المجالات هدفه الرئيسى خدمة مصالح شعوب البلدان الثلاثة.

ويعتمد المشروع على التكامل بين مصر بالعمالة والعراق بالنفط والأردن بالموقع الجغرافي بينهما، حيث يستهدف هذا التحالف حصول كل من مصر والأردن على النفط العراقي بأسعار منخفضة، وذلك عن طريق إنشاء «خط نفط مشروع الشام» وهو خط نفط عراقي من البصرة إلى ميناء العقبة بالأردن ومن ثم إلى مصر عبر البحر الأحمر، كما يستهدف التحالف تصدير الكهرباء المصرية لكلًا من العراق والأردن، وتعزيز المكانة المصرية كمركز إقليمي للطاقة،

بما يُعد فرصة كبيرة لبناء المصالح الاقتصادية عن طريق تطوير المناطق الصناعية المشتركة، والتعاون في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم الابتكار وريادة الأعمال، والتعاون في قطاعات الصحة والبنية التحتية وإعادة الإعمار، وزيادة التبادل التجاري بين الدول الثلاث.

لذا يرتكز مشروع "الشام الجديد" في جوهره على التعاون الاقتصادي ومجمل مجالات التعاون السياسية والاستراتيجية؛ إذ سيستفيد العراق من المشروع عن طريق إيجاد أسواق لتجارته في الأردن ومصر، كما يُمكن للقطاع الخاص أن يستفيد من الخبرات الكبيرة الموجودة في مصر والأردن.

ويعد التحالف الثلاثى بين مصر والعراق والأردن أبرز التحالفات الصاعدة في ظل منطقة تموج بالصراعات المسلحة وسط انتشار جماعات متشددة ومتطرفة، وهو ما يتطلب تحالفات بين الدول التي ترفع شعار الدولة الوطنية وهى أحد أبرز السبل الناجعة لمكافحة الإرهاب والتطرف وهى الاستراتيجية التي نجحت الدولة المصرية في تنفيذها وهى مواجهة الإرهاب بالتنمية والبناء. ويعد التعاون الثلاثى هدفاً مشتركاً للجميع، لتجسيد التعاون الثلاثي بين الدول الثلاث ويسعى قادة الدول لتفعيل هذه الأهداف على أرض الواقع من خلال الشروع في تنفيذ حزمة المشروعات الاستراتيجية التي تم الاتفاق عليها.

مجالات التعاون المطروحة في ملف "إعادة الإعمار"

تعميق دبلوماسية البنية التحتية:

ضربت المنطقة مُنذ مطلع القرن الحالي موجة من الصراعات ابتُدئت في العراق بعد الغزو الأمريكي لأراضيه في عام ٢٠٠٣، وما زالت مُستمرة حتى الوقت الحالي بوجود بعض جيوب داعش على الحدود العراقية السورية، وذلك بعدما تقهقرت نتيجة لعمليات تحرير مُدن الوسط والشمال الغربي العراقية من سيطرتها وخاصة مدينة الموصل، وقد نتج عن هذه العمليات إزالة شبه

تامة للمرافق العامة، بل وحتى المنازل في هذه المُدن، وهو ما يقتضي بذل جهود ضخمة وبتكلفة باهظة لإعادة الإعمار، حيث تُقدر حاجة العراق لـ«إعادة الإعمار» وتطوير بعض خدماتها المُقدمة للمواطنين العراقيين في المناطق المُحررة من التنظيمات الإرهابية بما يزيد عن ٨٨ مليار دولار، وفقًا لتقديرات الحكومة العراقية، بالإضافة إلى تردي أوضاع البنية التحتية المُتعلقة بتوليد الكهرباء ونقلها، أو الطُرق ومرافق النفط.

وقد دشنت مصر في ظل هذه الأوضاع ما يُعرف «بدبلوماسية البنية التحتية» Infrastructure Diplomacy بغرض الانخراط في عمليات إعادة إعمار الدول العربية التي طالها الدمار، بما يُحقق المصالح الثنائية لمصر والدول العربية الشقيقة، وذلك بطريق تسهيل تواجد شركات النفط والتشييد والمُقاولات والكهرباء والاتصالات المصرية، التي اكتسبت خبرات عريضة نتيجة برنامج الإصلاح الاقتصادي ومُشاركتها في إعادة تأهيل مرافق البنية التحتية المصرية بالكامل على صعيد الطُرق والكهرباء، وحتى المُشاركة في تأسيس مُدن جديدة بكاملها، مُقابل تسهيلات في طُرق الدفع ومُدد السداد، وهو ما يُعتبر مكسبًا هامًا للدولتين، وبخاصة العراق الذي يُعاني تراكم الديون وتأخر السداد.

لذا، تأتي المُبادرة امتدادًا لدبلوماسية البنية التحتية في الأراضي المُحتلة، وبذات الهدف السابق وهو مُساعدة الأشقاء، وفي الوقت ذاته تعميق تواجد الشركات المصرية على الإقليم، وإكسابها مزيدًا من الخبرات الدولية وصقل مهاراتها في جميع ظروف وبيئات العمل، بما يفتح أمامها لاحقًا أبواب العمل في دول وأقاليم أخرى، حيث أن المُبادرة المصرية إنما جاءت لخدمة الاقتصادَيْن المصرى والعراقي فى الوقت ذاته، بهذا تُحقق مصر أكثر من هدف أهمها التغلب على ما يواجه عمليات إعادة الإعمار من تأخير، وفى الوقت ذاته دعم الشركات المصرية فى قطاع التشييد والبناء، بعدما تُوفّى مصر بدورها الرائد تاريخيًا فى خدمة القضايا العربية ومُساندتها.

مشروعات مد الجسور وتأهيل الطرق.

بدأت العديد من الشركات المصرية الدخول إلى العراق لخوض منافسات الفوز بمشروعات الإعمار فى مختلف المدن العراقية، وقعت شركة النصر العامة للمقاولات «حسن علام» التابعة للشركة القابضة للتشييد والتعمير، إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام، عقدا لإعادة تأهيل أحد أهم الجسور في مدينة الموصل العراقية، وذلك بتكلفة نحو ٢٤٠ مليون جنيه.

كما انتهت شركة حسن علام مؤخرا من إعادة تأهيل ٣ جسور أخرى في الموصل، حيث تم إسناد هذه المشروعات إلى الشركة من خلال مناقصات فازت بها بالمنافسة مع شركات أجنبية.. وتتفاوض الشركة حاليا لإنشاء جسر جديد بمحافظة كركوك العراقية.

خطة شاملة لتعزيز التعاون الصناعى المشترك:

– نقل الخبرة المصرية لتأهيل المصانع العراقية: تنفيذاً لقرارات القمة الرئاسية المصرية العراقية تم الاتفاق على تنفيذ خطة شاملة لتعزيز التعاون الصناعى المشترك، والإسهام فى إعادة تأهيل المصانع العراقية، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيات الصناعية المصرية المتطورة إلى الصناعات العراقية، وذلك من خلال تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص فى البلدين، خاصة فى ظل الخبرات الكبيرة التى تمتلكها مصر فى عدد كبير من القطاعات الصناعية والإنتاجية.

كما تشمل فرص التعاون قطاعات صناعة الجلود والأدوية والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والإطارات والصناعات الكهربائية والإلكترونية والصناعات الإنشائية والصناعات الكيماوية والصناعات التعدينية، بالإضافة إلى قطاعات الزجاج والحراريات والمنتجات الغذائية والبتروكيماويات ومُعَدات الاتصالات.

كما تشمل فرص الاستثمار الصناعى المشترك فى القطاعات ذات الأولوية للعراق، وبصفة خاصة فى مجال إنشاء وإدارة المجمعات والمدن الصناعية.

في مجال التعاون في الصناعات الدفاعية والمدنية: أكد اللواء مهندس محمد أحمد مرسي، وزير الدولة للإنتاج الحربي، خلال استقباله نايف الدليمي سفير العراق بالقاهرة توظيف الإمكانيات التصنيعية والتكنولوجية والمتوفرة لديها للمشاركة في إعادة الإعمار عبر المشاركة في تنفيذ مشروعات صناعية كبرى، في كلا من المجالين الدفاعي والصناعات المدنية التي تعمل بها الوزارة.

تشجيع حكومي للتعاون المشترك

كثفت المباحثات «المصرية – العراقية» عقب لقاء الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بعدد من المسؤولين العراقيين خلال عامين ٢٠١٨، و٢٠١٩، والتي توسعت خطواتها، بعد التقارب «المصري – العراقي– الأردني»، وهو ما أكده عدد من وزراء الحكومة مؤخراً حرص الدولة المصرية على دعم مشروعات إعادة الإعمار العراقية، وحرص الدولة المصرية على دعم «بغداد» في كافة المجالات، حيث أكدا اللواء مهندس محمد أحمد مرسي وزير الإنتاج الحربي، الدكتورة نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة على المشاركة في مشروعات البنية الأساسية بالعراق، وذلك في إطار جهود الحكومة العراقية لإعادة اعمار المحافظات المتضررة نتيجة الأعمال الإرهابية.

أبرز المحطات في تاريخ العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والعراق.

تسعى الحكومة المصرية دائما لتقديم كافة أوجه الدعم للعراق من أجل المساهمة في مشروعات إعادة الإعمار وجهود تنمية وتطوير قطاعي الصناعة والتجارة، وبعد تصدر الملف الاقتصادي المشهد في التعاون القائم بين مصر والعراق في عهد الرئيس السيسي، دخلت العلاقات المصرية مرحلة جديدة من التعاون مع الدولة الشقيقة خلال السنوات الأخيرة. ويمكن تناول العلاقات الاقتصادية الثنائية بين مصر والعراق وفقًا لعدة محاور، كالتالي:

ارتفاع التبادل التجاري بين مصر والعراق

توطدت العلاقات بين مصر والعراق خلال السنوات الأخيرة في عهد الرئيس «السيسي» وخاصة فيما يتعلق الشق الاقتصادي والتجارى حيث تتطلع القاهرة إلى زيادة التبادل في القطاعات الاقتصادية والاستثمارية مع بغداد، وتعتبر مصر اليوم واحدة من أكبر شركاء العراق التجاريين بعد إيران، الصين وتركيا، حيث يبلغ حجم صادراتها للعراق نحو ٥٨٣,٢٧ مليون دولار سنويًا، حيث إنه وفقًا لبيانات الهيئة العامة للاستعلامات، ارتفع التبادل التجاري بين مصر والعراق من ٨٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٥ إلى ١,٦٥٠ مليار دولار خلال عام ٢٠١٨، وهو أكبر رقم للتبادل التجاري منذ عام ٢٠٠٣.

وتصدر مصر للعراق عدة سلع ومنتجات منها الأثاث وغزل القطن وعجائن ومحضرات غذائية متنوعة وأدوية ومحضرات صيدلة وزيوت ودهون نباتية وحيوانية وحديد وسيلكون وبصل مجفف وصابون ومحضرات تنظيف وبلاط وأدوات صحية خزفية وحاصلات الزراعية ولدائن بأشكالها الأولية وملابس جاهزة ومنتجات بترول وكربون، وتتمثل أهم الواردات المصرية من العراق، مكسبات الطعم والشوكولاتة ومنتجات الكاكاو.

٢ -**الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقّعة بين البلدين**:

في إطار السعى إلى زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة مع العراق، وتشييد منطقة اقتصادية ومراكز لوجستية ومناطق صناعية مشتركة، أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، على حرص مصر على المساهمة في إعادة إعمار العراق، لا سيما تشجيع القطاع الخاص المصري للمشاركة بفاعلية باستثماراته، وتقديم خبراته لتنمية وإعمار المحافظات العراقية.

وقع رئيس الوزراء د. مصطفى مدبولي، مع نظيره العراقي مصطفى الكاظمي في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠، على ١٥ اتفاقية ومذكرة تفاهم وبروتوكول تعاون

بهدف تعزيز التعاون الثنائي المشترك بين البلدين، في جميع قطاعات البنية التحتية، والتي ينص بعضها على قيام شركات مصرية بتنفيذ مشروعات تنموية في العراق، وذلك في مجالات: النفط، والثروة المعدنية، والموارد المائية والري، ومجال حماية البيئة، والنقل والطرق والجسور والإسكان والتشييد، ومجال التعاون الصناعي وحماية المستهلك، فضلًا عن مذكرة تعاون بين كلٍّ من سوق العراق للأوراق المالية، والبورصة المصرية، واتفاقية للنقل البحري، وكذلك في مجال العدل والقضاء. وجاءت الاتفاقيات كالتالي:

١. مذكرة تفاهم بين وبين وزارتى البترول المصرية زالعراقية.

٢. مذكرة تفاهم للتعاون والتدريب وتبادل الخبرات في مجال العدل والقضاء.

٣. مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الموارد المائية والري.

٤. مذكرة تعاون بين كل من سوق العراق للأوراق المالية، والبورصة المصرية.

٥. البرنامج التنفيذي الثنائي للتعاون الفني في مجال حماية البيئة.

٦. مذكرة تفاهم في المجالات الصحية والدوائية والتدريبية.

٧. اتفاقية النقل البحري.

٨. مذكرة تفاهم في مجال الطرق والجسور.

٩. مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان والتشييد.

١٠. مذكرة تفاهم في مجال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتنظيم المعارض.

١١. بروتوكول تعاون في مجال مكافحة الدعم والإغراق والوقاية.

١٢. مذكرة تفاهم في مجال التعاون الصناعي.

١٣. مذكرة تفاهم في مجال حماية المستهلك.

١٤. مذكرة تفاهم في مجال الاستثمار.

١٥. بروتوكول تعاون مشترك بين اتحاد الصناعات العراقي واتحاد الصناعات المصرية.

كما شهد الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، فى القاهرة، مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر، ووزارة الاتصالات فى العراق، لدعم التعاون الثنائى وتبادل الخبرات فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واتفق الطرفان على توظيف الإمكانات المتاحة فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم التعاون بين مصر والعراق، وتطويره للإسهام فى نمو عدد من مجالات التعاون، أولها البنية التحتية الرقمية، من خلال تبادل الخبرات والمعرفة من أجل تعزيز النفاذ إلى الإنترنت للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة بأسعار مناسبة، وذلك بدعم الشبكات الثابتة والمحمولة من حيث التغطية والقدرة على تحسين كفاءة النطاق العريض، بشكل يساعد الطرفين بشكل إيجابى على جذب الاستثمارات، وزيادة مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى الاقتصاد.

وتشمل مجالات التعاون المتفق عليها أيضاً، تبادل الخبرات وأفضل الممارسات المعمول بها فى البلدين لبناء مجتمع رقمى، وحكومة رقمية تشاركية، والهوية الرقمية، ونُظم المعلومات الجغرافية، والتوقيع الإلكترونى وغيرها من المجالات، إلى جانب تعاون الطرفين فى مجال بناء القدرات البشرية، عن طريق توفير برامج تدريبية متخصصة فى مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال الاستفادة من إمكانيات معاهد التدريب التخصصية فى البلدين.

كما تم الاتفاق على التعاون فى مجال تقديم الخدمات البريدية عبر استخدام نُظم تقنية حديثة تحقق التبادل البريدى وخدمات الشحن البريدية المختلفة، والبريد السريع الدولى، وحوسبة المكاتب البريدية، والترميز البريدي، فضلاً عن

التعاون فى مجال التقنية البريدية وإمكانية تطبيقها ضمن الخدمات البريدية، إلى جانب الاستفادة من تجربة البريد المصرى فى تقديم خدمات الدفع الإلكتروني، فضلا عن التعاون فى مجال خدمة نقل الوثائق الالكترونية، والاستفادة منها فى الخدمات البريدية مثل الحوالات الإلكترونية السريعة.

وفى يناير ٢٠١٨: تم توقيع بروتوكول تنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة بين العراق ومصر إعمالًا للبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

مجال النقل

أعلنت مصر والأردن والعراق في مارس ٢٠٢١، عن توقيع برتوكول بين جهاز تنظيم النقل البري الداخلي والدولي وشركة الاتحاد العربي السوبرجيت من الجانب المصري وكل من شركتي جيت الأردنية والوفود والمسافرين العراقية الخاصة»، لإنشاء خط بري لنقل الركاب بين الدول الثلاث، بسعر تذكرة ١٣٠ دولار، شاملة سعر العبارة بين ميناءي نويبع والعقبة، لتسهيل التنقل بين الدول الثلاثة وحركة العمالة المصرية لهذه الدول وحركة الطلاب من هذه الدول إلى مصر».

وتم التباحث حول سبل دعم التجارة بين البلدين من خلال تذليل جميع العقبات في موانئ الوصول وتسهيل نقل المنتجات المصرية إلى الأردن ومنها إلى الدول العربية مثل العراق وسوريا، وكذلك ضرورة تطوير شركة الجسر العربي (المملوكة لمصر والأردن والعراق) وفتح أسواق جديدة لها لخدمة حركة التجارة بين الدول الثلاث ودول شرق أفريقيا.

مكافحة الإرهاب

يعد توافد الرئاسات العراقية الثلاث على مصر خلال فترة وجيزة يدل على رغبة العراق في الانفتاح على مصر وتأسيس شراكة استراتيجية، وبدء مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين، بعد سنوات من الإهمال المتبادل منذ الاحتلال

الأمريكي، وهو ما يمثل إنجازا جديدا للسياسة الخارجية للرئيس عبدالفتاح السيسي، إزاء المنطقة العربية، لذا، تطرقت المباحثات بين الرئيس «السيسى» ورئيس وزراء العراق التطرق إلى سبل تعزيز التعاون فى المجال الأمنى ومكافحة الإرهاب، خاصة لدرء خطر انتقال العناصر الإرهابية من المقاتلين الأجانب إلى مناطق أخرى بدول المنطقة. وشدَّد «السيسى» على ضرورة استكمال الجهود العربية والدولية، لمحاربة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله، موضحاً أنه لا سبيل للقضاء على هذا الوباء اللعين إلا بالمواجهة الشاملة، بما فى ذلك التصدى بحزم لكل مَن يدعم الإرهاب والتطرف بالمال أو السلاح.

على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، فإن التعاون في مجال مكافحة الجماعات الإرهابية يعد من أهم القضايا المطروحة على أجندة آلية التعاون الثلاثي، حيث تدعم مصر العراق فى جهوده الرامية لاستكمال تحرير أراضيه من الجماعات الإرهابية واستعادة أمنه واستقراره، وحرص القيادة المصرية على تكثيف التواصل والتعاون مع العراق على مختلف المستويات خلال هذه المرحلة الحاسمة والمهمة، فضلاً عن دعم مصر الكامل لوحدة وسيادة العراق.

التعاون العسكري والأمني بين القاهرة وبغداد له ما له من الأهمية في مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الاقتصادي من خلال الاستفادة من كون العراق سوقا كبيرا أمام الصادرات المصرية وخاصة في الصناعات الغذائية سيكون له تداعيات إيجابية يشعر بها المواطن في كلا البلدين.

ويؤكد كلاً من مسئولي البلدين علي دعم مصر ومساندتها للعراق في حربه ضد الإرهاب، كما يأملوا في أن تستكمل العراق قريبًا تحرير كامل التراب العراقي والقضاء على داعش ليحل الأمن والاستقرار ويتم إعادة اعمار ما دمره الإرهاب ويعود النازحون إلى مناطقهم.

النفط مقابل الإعمار

أعلنت الحكومة المصرية في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠ التوصل إلى توافق مبدئي مع العراق حول إنشاء آلية «النفط مقابل الإعمار»،خلال اجتماعات اللجنة المصرية العراقية فى بغداد، والتي شارك فيها رئيس الوزراء مصطفى مدبولي ونظيره العراقي مصطفى الكاظمي.

ودخلت العلاقات المصرية العراقية، منعطف جديد بعد الاتفاق على إنشاء آلية النفط مقابل الإعمار، والتى تنص على قيام شركات مصرية بتنفيذ مشروعات تنموية فى العراق مقابل النفط الذى تستورده مصر من العراق، ويساهم انشاء هذا الصندوق فى مضاعفة التعاون و تنفيذ المشروعات التنموية على أرض بلاد الرافدين، وفى هذا الصدد أعلن د. مصطفى مدبولي الإجراءات التالية:

البدء بشكل فوري في تنفيذ عدد من المشروعات المشتركة المحددة، واستعداد مصر لتوفير أي مواد خام، أو مستلزمات، أو تجهيز منشآت للجانب العراقي على الفور، والتغلب على أية إجراءات روتينية قد تعرقل تفعيل هذا التعاون.

أهمية التعاون مع الأشقاء فى العراق، وضرورة سرعة ترتيب زيارة لشركات المقاولات المصرية، لاستكشاف المشروعات المطلوب تنفيذها.

توفير كل سبل الدعم لأشقائنا فى العراق، عن طريق تلبية مطالبهم المختلفة.

استعداد شركات المقاولات المصرية للدخول للسوق العراقي؛ للمساهمة في تطوير البنية الأساسية وجهود إعادة الإعمار، وتنمية وتطوير قطاع الإنشاءات والإسكان، خاصة أن هذه الشركات اكتسبت خبرات واسعة ولها إنجازات في الكثير من دول العالم وسُمعة طيبة في الأسواق التي تعمل بها، ويمكن أن تسهم في توفير فرص العمل، ونقل خبراتها للكوادر العراقية في هذا المجال.

نقل ما يتوافر لدى الحكومة المصرية من خبرات في مجالات الكهرباء والطاقة، وحرص الدولة المصرية على السعي لتكثيف وتنمية التعاون في هذا

المجال الحيوي، والذي يعد أساساً لتشجيع أية استثمارات وقيام أية صناعات،

استعداد مصر لزيادة التعاون في مشروع الربط الكهربائي مع العراق، وذلك بالتنسيق مع الأردن.

تفعيل أطر التعاون في مجالات تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ لما لها من دور كبير في تمكين المرأة والشباب اقتصادياً.

إقامة مشروعات صناعية مشتركة في المجالات التي يتمتع فيها كل من البلدين بمزايا نسبية، وتصدير إنتاج هذه المشروعات إلى الأسواق، التي يمكن أن تستوعب منتجاتها في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، أعرب الدكتور مصطفى مدبولي عن تطلع الحكومة المصرية أيضاً لإحداث طفرة ونقلة نوعية في علاقات التعاون الاستثماري بين القطاع الخاص ورجال الأعمال في البلدين، وتعزيز دورهما الحيويّ في تحقيق النمو الاقتصادي، ورفع معدلات التوظيف وزيادة الدخل القومي، علماً بأن الحكومة المصرية انتهت من إعداد الخريطة الاستثمارية الشاملة، التي تشرح بوضوح فرص الاستثمار في كافة المجالات والقطاعات، وتغطي الحيز الجغرافي لأرض مصر، وتوضح ما صدر من تشريعات وقوانين محفزة للاستثمار، معلنا أن باب (الاستثمار الخاص الخارجي) بمصر مفتوح أمام أشقائنا العراقيين على مصراعيه، وسيتم تقديم كل الدعم والمساندة للمستثمرين العراقيين.

وقد تم الاتفاق على إنشاء غرفة عمليات للربط بين منتسبى الاتحادين لخلق تحالفات للتصنيع المشترك وتنفيذ مشروعات إعادة الإعمار، وتنمية التجارة البينية، و أكد كمال الدسوقي، نائب رئيس غرفة مواد البناء باتحاد الصناعات، على أن الاتفاقية ستسهم في زيادة صادرات مواد البناء المصرية من ٥ مليارات إلى ٦ مليارات دولار سنويا، وأكد أن شركات مواد البناء المصرية جاهزة لتصدير الكميات التي يحتاجها العراق في مختلف القطاعات.

فرصة كبرى للشركات المصرية: يمثل التقارب «المصري – العراقي» مؤخراً، والخبرة المصرية التنموية في عهد الرئيس «السيسي» فرصة كبرى للشركات المصرية للمشاركة في «إعادة الإعمار»، والتوسع ونقل خبرتنا التنموية للدول الصديقة والشقيقة، ويتضح ذلك من مشاركة ٨٦ شركة مصرية فى مؤتمر إعادة إعمار العراق الذى تم عقده بالكويت منتصف فبراير ٢٠١٨.

الآفاق المستقبلية للعلاقات المصرية- العراقية

تُشير المرحلة الحالية من العلاقات الثنائية بين العراق ومصر إلى إمكانية تعزيز تلك العلاقات خلال الفترة المقبلة، حيث أكّد العديد من المسئولين من كلا الجانبين أن المرحلة المقبلة ستشهد مزيدًا من التعاون بين البلدين، وزيادة معدلات التبادل التجاري بينهما في ظل وجود فرص متميزة أمام صادرات مواد البناء المصرية للنفاذ للسوق العراقية. كما تحرص الحكومة المصرية على تقديم كافة أوجه الدعم لدولة العراق للمساهمة في مشروعات إعادة الإعمار وجهود تنمية وتطوير قطاعي الصناعة والتجارة.

ومن المرجّح أن تشمل مجالات التعاون المستقبلية تشييد مركز تجاري للمنتجات المصرية في بغداد، وإنشاء منطقة لوجيستية لتخزين البضائع المصرية على الحدود العراقية الأردنية، مع تبادل المعلومات التجارية وبيانات المصدّرين والمستوردين، مع ضمان حرية انتقال السلع المصرية للسوق العراقية، بالإضافة إلى التعاون في مجالات البترول والغاز والكهرباء والطاقة والإسكان والمقاولات والنقل البري والبحري والجوي.

يسعى الجانب المصرى والعراقى لإزالة كافة المعوقات نحو تعزيز التعاون المشترك بين الدولتين، وتحقيق التكامل الاستراتيجي على المستوى الاقتصادي والتجاري والاستثماري. كما سيتم العمل على تنظيم التعاون المشترك في مجالات التنمية البشرية من صحة وتعليم وتعاون ثقافي وإعلامي ورياضي

وشبابي وتمكين المرأة، ونقل الخبرة المصرية في مجال التحول الرقمي.

وثمة إمكانات لتطوير العلاقات الاقتصادية بين مصر والعراق مستقبلاً على نحو يتوقع منه أن تمثل مصر مرتبة متقدمة نسبياً بين البلدان العربية المتعاملة اقتصادياً وتجارياً مع العراق، ولعل من العوامل التي تؤسس لبناء علاقات امتن وأقوى توافر الإرادة السياسية على أعلى المستويات في البلدين والرغبة الواضحة بهذه العلاقات التجارية والاقتصادية واهتمام البلدين بالبحث عن آليات تفعيل هذه العلاقات إضافة إلى وجود اتفاقات جيدة تؤطر التعاون الاقتصادي وتنظم العلاقات التجارية بين البلدين.

المراجع

١- أحمد عليبة، (٢٠٢١)، شراكة استراتيجية: رسائل "السيسي" عن العلاقات المصرية-العراقية في قمة بغداد، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

https://ecss.com.eg/16303/

٢- بسنت جمال، (٢٠٢٠)، مرحلة جديدة للعلاقات الاقتصادية المصرية-العراقية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العلاقات العراقية المصرية" بوابة المعرفة، مُتاح على الرابط التالي:

https://bit.ly/3TWBGiB

٣- العلاقات المصرية العراقية، الهيئة العامة للاستعلامات، مُتاح على الرابط التالي:

https://bit.ly/٣d٤iKy٤

٤- عمرو صبحي، (٢٠٢١)، العراق في الاستراتيجية المصرية، المركز الديمقراطي العربي